غزة تحت النار؛ السياسات الأمريكية والإبادة الجماعية بين القانون الدولي ومشروع التصفية

الوفاق
د. اكرم شمص

في مشهد مأساوي غير مسبوق، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أن حصيلة الإبادة الجماعية التي ينفذها العدو الصهيوني بحق سكان قطاع غزة، بدعم أمريكي مباشر، بلغت حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٥ ما يزيد عن ٥٢ ألف شهيد و١١٧ ألف جريح، في عدوان ممنهج يُنفذ على الهواء مباشرة ويستهدف المدنيين العزل في منازلهم وخيام نزوحهم، وسط صمت دولي مطبق وعجز إنساني فاضح؛ أرقام تعكس بوضوح أن ما يجري في غزة ليس مجرد حرب، بل خطة متكاملة لتفريغ الأرض من سكانها وإعادة هندستها ديموغرافيًا بما يخدم مشاريع استعمارية كـ«صفقة غزة»، في تحدٍ صارخ لكل القوانين الدولية وقيم العدالة الإنسانية.

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، يتعرض قطاع غزة لعدوان غير مسبوق من قبل العدو الصهيوني، وُصف من قبل منظمة العفو الدولية بـ"الإبادة الجماعية على الهواء مباشرة». وتتوالى المجازر بحق المدنيين، في ظل صمت دولي مطبق، ومواقف غربية منحازة، وانكشاف تام لعجز القانون الدولي عن حماية الضحايا أو ردع الجاني. في هذا السياق، تبرز أهمية تفكيك دور الولايات المتحدة في رعاية العدوان، لا كموقف طارئ، بل كامتداد تاريخي لمسار طويل من التواطؤ السياسي والاستراتيجي بدأ مع وعد بلفور ولم ينته مع ما يسمى «صفقة غزة الجديدة".

أولاً. الإبادة في غزة ؛ القانون الدولي تحت الاختبار

تُعرّف اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨) الإبادة بأنها كل فعل يُرتكب بقصد تدمير جماعة قومية أو عرقية أو دينية بشكلٍ كلي أو جزئي. تشمل هذه الأفعال: القتل، الإيذاء الجسدي أو النفسي، فرض ظروف معيشية قاتلة، ومنع الولادات داخل الجماعة. ما يحصل في غزة منذ أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣ ينطبق على هذه التعريفات بدقة؛ من استهداف الأطفال والنساء، إلى تجويع السكان عمدًا، إلى قصف البنية التحتية الصحية والتعليمية.

اتفاقيات جنيف، لا سيّما الرابعة، تحظر صراحة استهداف المدنيين، إلا أن العدو الصهيوني يتذرع بحق الدفاع عن النفس لارتكاب مجازر ممنهجة. المادة ٣٣ منها تنص على أنه «لا يجوز معاقبة شخص محمي على جرم لم يرتكبه شخصيًا»، ومع ذلك يُقتل الآلاف بذريعة ضرب فصائل المقاومة.

الأمم المتحدة، عبر مفوض حقوق الإنسان، وصفت الوضع بـ«الكارثة الإنسانية». في المقابل، تستمر الولايات المتحدة في استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع إدانة العدوان، وهو ما يُعد مشاركة فعلية في الجريمة، وفقًا للمادة الثالثة من اتفاقية الإبادة الجماعية التي تُجرّم التواطؤ.

غزة اليوم ليست فقط ميدانًا للقتل بل منصة اختبار لفكرة القانون الدولي ذاتها، واستمرار الإبادة الجماعية بصمتٍ دولي ودعم أمريكي يُظهر فشل المنظومة الأممية في حماية المدنيين

ثانيًا. من وعد بلفور إلى دعم مشروع الإبادة

بدأ الانحياز الأمريكي المبكر مع تأييد وعد بلفور عام ١٩١٧. ثم تجلى بشكل أوضح عام ١٩٤٨ عندما كانت واشنطن أول من اعترف بالكيان الغاصب متجاهلةً مأساة التهجير القسري للفلسطينيين. ومنذ ذلك الحين، تكررت مشاريع تصفية القضية الفلسطينية بأدوات أمريكية، بدءًا من خطة مكفي لتوطين اللاجئين، إلى مبادرات جونستون ودالاس وسكرانتون، ثم روجرز وريغان، وصولًا إلى «صفقة القرن".

في عام ٢٠٢٠، أعلن دونالد ترامب صفقة القرن التي تضمنت الاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة موحدة للعدو الصهيوني، وضم أجزاء من الضفة الغربية، وإنشاء كيان فلسطيني بلا سيادة، منزوعة منه أدوات الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ثالثًا. الكيان الغاصب في الاستراتيجية الأمريكية

تعتبر واشنطن الكيان الغاصب شريكًا جيوسياسيًا في المنطقة، يخدم أهدافها الاستراتيجية في مواجهة إيران، وضبط إيقاع التوازن الإقليمي. ويُنظر إلى هذا الكيان كمخفر متقدم للمصالح الأمريكية، أو كما يسميه بعض الساسة الأمريكيين: «حاملة طائرات لا تغرق في الشرق الأوسط".

بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول، تعزز هذا الدور الأمني، إذ أصبح العدو الصهيوني جزءًا من الحرب العالمية على الإرهاب. وبات التنسيق الاستخباراتي والعسكري أكثر تماسكًا، ما جعل أي انتقاد دولي للعدو يُفهم ضمنيًا كهجوم على الشراكة الأمنية الأمريكية نفسها.

رابعاً. ثوابت الدعم الأمريكي للعدو الغاصب

تتبع السياسة الأمريكية ثوابت محددة لضمان دعم الكيان الغاصب في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. ويُنظر إلى هذا الكيان في الولايات المتحدة كشريك في القيم والديمقراطية والمصالح والأهداف في الشرق الأوسط. ورغم كون الكيان الغاصب مستعمرة استيطانية، يعتبر الديمقراطية الوحيدة بادعائهم في منطقة مليئة بالدول التي توصف بالضعف والتخلف والأنظمة الدكتاتورية المعادية للولايات المتحدة وللعدو الصهيوني. ويعَد الكيان الغاصب حائط صد استراتيجي ويوصف بحاملة الطائرات الأمريكية في المنطقة، ويتمتع بعلاقات استخبارية واسعة مع الولايات المتحدة حول الظواهر والتطورات في المنطقة.

خامساً. من ترامب إلى ما بعد بايدن؛ استمرارية المشروع التصفوي

كانت رئاسة ترامب الأولى تتويجًا لهذا الانحياز غير المشروط؛ نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الاعتراف بضم الجولان، شرعنة المستوطنات.

أما إدارة بايدن، فعلى الرغم من اللهجة الأقل عدوانية، ولكنها واصلت السياسات نفسها من حيث الجوهر؛ دعم مالي وعسكري مطلق، وحماية دبلوماسية في المحافل الدولية، وتغاضٍ كامل عن الجرائم اليومية في الضفة وغزة.

وعاد ترامب إلى الحكم بنسخة معدلة من صفقة القرن، طرحت في فبراير/شباط ٢٠٢٥ تحت عنوان «ريفييرا غزة»، كانت محاولة لإعادة هندسة الواقع السياسي والسكاني عبر التهجير الناعم، والاستثمار الاقتصادي كغطاء للاستيطان. هذه الخطة واجهت رفضًا عربيًا واسعًا، خاصة من مصر والأردن والسعودية.

خاتمة؛ غزة اختبار للعدالة الدولية

غزة اليوم ليست فقط ميدانًا للقتل، بل منصة اختبار لفكرة القانون الدولي ذاتها. إن استمرار الإبادة الجماعية بصمت دولي، وبدعم أمريكي، يُظهر فشل المنظومة الأممية في حماية المدنيين.

فمنذ وعد بلفور حتى صفقة غزة، أثبتت الولايات المتحدة أنها ليست وسيطًا محايدًا بل طرفًا أصيلاً في المشروع الاستعماري. أما الكيان الصهيوني، فليس سوى أداة لتنفيذ هذا المشروع، باستخدام أدوات حديثة؛ من الدبلوماسية إلى التطبيع، ومن القصف إلى الاستثمارات. الرد على هذا المشروع لا يمكن أن يكون بالأدوات التقليدية. بل يتطلب مقاومة متعددة الأوجه؛ سياسية وقانونية وشعبية. المطلوب اليوم ليس فقط كشف المخطط، بل بناء بديل تحرري يستند إلى وحدة الموقف الفلسطيني، ودعم إقليمي فاعل، وضغط قانوني دولي يعيد الاعتبار لعدالة القضية، قبل أن تُمحى حدودها بسكوت العالم.

في ضوء استمرار حرب الإبادة.. مآلات عزلة «إسرائيل» الدولية

موقع الميادين
وسام أبو شمالة

على الرغم من الدعم التقليدي الذي تحظى به «إسرائيل» من الدول الغربية الكبرى، بيد أنّ ممارساتها خلال الحرب على غزة، أضعفت من مكانتها الدولية، ووضعتها أمام تحدّيات جديدة.

تكشف المرافعات الدولية عبر منصة محكمة العدل الدولية في لاهاي خلاف الأسبوع الجاري والتي من المتوقّع أن تفضي لإصدار المحكمة قراراً استشارياً حول عدم التزام الحكومة الإسرائيلية بالقانون الدولي والتسبّب بتجويع للفلسطينيين في قطاع غزة بسبب منعها إدخال المساعدات الإنسانية وإغلاق المعابر، الأمر الذي يعزّز مسار ازدياد عزلة «إسرائيل» العالمية.

فعلى الرغم من الدعم التقليدي الذي تحظى به «إسرائيل» من الدول الغربية الكبرى، بيد أن ممارساتها خلال الحرب على غزة، أضعفت من مكانتها الدولية، ووضعتها أمام تحدّيات جديدة تهدّد بتحويلها تدريجياً إلى «دولة» منبوذة، عكستها العديد من الشواهد والأحداث على المستويات الشعبية والقانونية والدبلوماسية.

فعلى مستوى الحراك الشعبي العالمي المؤيّد للقضية الفلسطينية والمناهض لسياسات «إسرائيل» وجرائمها في قطاع غزة، شهدت غالبية دول العالم، ولا سيّما الدول الغربية، حراكاً شعبياً واسعاً متضامناً مع الشعب الفلسطيني، وبرز الحراك الطالبيّ الواسع في الجامعات الأميركية والأوروبية، قبل عدة أشهر، حيث قاد الطلاب والأساتذة تحرّكات واسعة طالبت بوقف حرب الإبادة بحقّ المدنيين الفلسطينيين، وتميّز هذا الحراك الشعبي بزخمه الكبير واتساعه غير المسبوق، بيد أنه واجه قمعاً شديداً من أطراف مؤيّدة لـ«إسرائيل» وجرى استخدام وسائل متعدّدة لاحتوائه، وصلت ذروتها بعد تولّي دونالد ترامب الرئاسة الأميركية، بما في ذلك الشروع بقطع التمويل عن الجامعات ومراكز الأبحاث التي تدعم الحراك الطالبيّ، إضافةً إلى حملات التشهير الإعلامية واستهداف النشطاء بشكلٍ شخصي، مع اتهامهم بمعاداة السامية كوسيلة لتجريم نشاطهم، ما أدى لاتخاذ عدد من القرارات بإبعاد وترحيل طلاب إلى خارج الولايات المتحدة، وعلى الرغم من الأثر النسبي للضغوط والممارسات القمعية والإرهاب النفسي على فاعلية الحراك واستمراره وتصاعده، إلا أنّ الغضب الكامن تجاه «إسرائيل» بقي حياً، خاصة بين أوساط الشباب.

وعلى المستويين القانوني والسياسي، فقد أدّى الحدث القانوني الاستثنائي وغير المسبوق، المتمثّل بإصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكّرات توقيف بحقّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه المقال يوآف غالانت، على خلفيّة اتهامهما بارتكاب جرائم حرب، لا تزال تلقي بظلالها السياسية والدبلوماسية على «إسرائيل»، وتمنع التحرّك المريح الذي كان يتمتّع به رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في زياراته حول دول العالم الغربي، وباتت طائرته لا يسمح لها بالطيران في أجواء الدول الأعضاء في محكمة الجنايات الدولية، ولجأ مؤخراً لزيارة دولة هنغاريا التي تعتبر في ذيل الدول الأوروبية من حيث القوة والتأثير، والتي تتعرّض للمساءلة القانونية من المحكمة الجنائية الدولية بسبب كونها عضواً فيها وخالفت القوانين على الرغم من قرارها الانسحاب من المحكمة أثناء زيارة نتنياهو لها، الأمر الذي يعكس الحرج السياسي والدبلوماسي الكبيرين لـ «إسرائيل»، كما تعرّض عدد من جنود وضباط الاحتلال الإسرائيلي للملاحقة القانونية أثناء سفرهم لدول أوروبية، ما دفع «إسرائيل» إلى اتخاذ خطوات وقائية وتحذيرات بعدم السفر لجنودها لعدد من الدول الأوروبية، كما ألزم قادة «الجيش» الإسرائيلي الجنود بعدد من التقييدات العملياتية، كان آخرها حجب صور العشرات ممن تقرّر «تكريمهم» في ما يسمّى بـ«عيد الاستقلال".

بذلت الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية جهوداً هائلة في مواجهة التحدّيات القانونية من قبيل تبنّي استراتيجيات المناورة القانونية والدبلوماسية التي تهدف لتحويل قضية مذكّرات التوقيف والملاحقات القانونية إلى مسألة سياسية وقانونية معقّدة وطويلة الأمد، بهدف التخفيف من وطأة تأثيرها المباشر. ومع ذلك، فإنّ الرمزية التي حملتها المذكّرات القانونية ضربت في عمق صورة «إسرائيل» وشرعيّتها على الساحة الدولية، وأسهمت في تعزيز الرواية التي تصفها كدولة ترتكب جرائم ضد الإنسانية وتستحقّ المحاسبة.

أوقع ترامب نفسه في مأزق البحر الأحمر؛ لأنه حتمًا لم يقرأ تاريخ الحضارة اليمنية وتجاربهم ضد الغزاة والمعتدين، أو اغترّ بأساطيله وتوهم أنها قادرة على فرض الإرادة الأميركية

رغم نجاح «إسرائيل» في احتواء جزء من الضغوط القانونية والدبلوماسية، بيد أنّ الأثر التراكمي لهذا المسار بدأ يتجلّى بوضوح من خلال تصاعد الأصوات البرلمانية في أوروبا التي تطالب بإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية والعسكرية مع «إسرائيل»، وتزايد المطالب بفرض عقوبات أو اتخاذ إجراءات دبلوماسية ضد مسؤولين إسرائيليين متورّطين في جرائم حرب، وتوسّع الحركات الشعبية الداعية لمقاطعة «إسرائيل» اقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً حركة BDS)).

إن تغيّر المزاج العامّ، خاصةً بين الأجيال الشابة في الغرب، يشير إلى أنّ الدعم التقليدي غير المشروط لـ«إسرائيل» بدأ يتآكل، وأنّ النظرة لها كـ«دولة ديمقراطية صغيرة محاصرة» أصبحت أقلّ قبولاً مما كانت عليه في العقود الماضية. تحاول الحكومة الإسرائيلية مواجهة هذا الانزلاق نحو العزلة عبر مواصلة الترويج لسردية «مكافحة الإرهاب» لتبرير انتهاكاتها، خاصةً في وسائل الإعلام الأميركية والغربية، وتعميق التحالف مع الولايات المتحدة، وضمان استمرار الدعم العسكري والمالي والسياسي في المحافل الدولية، وتوسيع دائرة علاقاتها مع قوى الجنوب العالمي مثل الهند وأفريقيا وأميركا اللاتينية، في محاولة لكسر الهيمنة الغربية التقليدية على مشهد العلاقات الدولية.

بيد أنّ هذه السياسات لا تبدو كافية لإيقاف المسار التدريجي نحو العزلة، خاصة أنّ الأحداث الميدانية تثبت باستمرار الطابع العنصري والعنيف للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، مما يفضحها أمام الرأي العامّ العالمي.

إن استمرار الحرب الإجرامية على غزة، والخطاب الاستئصالي والعنصري تجاه الشعب الفلسطيني في غزة و التصعيد الإسرائيلي المستمر في الضفة الغربية المحتلة عبر التوسّع الاستيطاني والتهجير القسري، ورفض الحكومة الإسرائيلية للمسارات السياسية والقانونية كافة التي تعالج جذور الصراع العربي الإسرائيلي، أدّت إلى تآكل شرعيّة «إسرائيل» الأخلاقية أمام الرأي العامّ العالمي، كما أدّت إلى صعود قوى شبابية جديدة في الغرب تعتبر العدالة للفلسطينيين جزءاً لا يتجزّأ من نضالاتها الحقوقية.

إضافة إلى ذلك، فإنّ سياسة «إسرائيل» القائمة على تجاهل الضغوط الدولية، ورفض أيّ مساءلة حقيقية عن أفعالها، تجعلها عرضة لمزيد من الإجراءات العقابية مستقبلاً، خصوصاً مع احتمالية تغيّر مواقف بعض الحكومات الغربية إذا تغيّرت موازين القوى السياسية الداخلية فيها.

إنّ «إسرائيل» تجد نفسها شيئاً فشيئاً أمام واقع جديد: عالم أقلّ استعداداً لمنحها الغطاء الكامل الذي اعتادت عليه لعقود طويلة. وبينما قد تنجح على المدى القصير في المناورة وحشد بعض الدعم التقليدي، إلا أنّ الاتجاه العامّ يشير إلى مسار عزلة تدريجي سيحوّلها إلى «دولة مارقة»، وهو مصير ستكون له تداعيات بعيدة المدى على مستقبلها السياسي والاقتصادي والأمني.